بالكسر شهر يستاك به وضبطت الحاء بالقلم في نسخ القاموس
الصحيحة بالكسر وهو الاقرب الي قولها بالكسر والشاهد
في تنازعوا واستاكت حيث تنازعا عود اسحل فاعمل الاول واضمر
في الثاني ضمير عود اسحل وذكره بعكاظ سوق كانت
في الجاهلية يجتمع فيها قبايل العرب فيتبايعون ويتفاخرون
اي يتفاضرون ويتناشدون الشعر قال في الصحاح
بناحية مكة بشهران وقال في القاموس بصحراء بين نخلة
والطايف وكان قيامها هلال ذي القعدة وتستمر عشرين
يوما والباقي بعكاظ ظرفية وقوله يعشي بالعين المهملة
كيعطي اي يسير ابصارهم من العشا بالقصر وهو ورود
البصر بالليل وقيل بالمعجمة كيرضى والضمير في شفاعه
للسلاح والشاهد في يعشي وتمراحيث تنازعا شفاعه
فاعمل الاول واضمر في الثاني ضميره وحذفه وخص
بعضهم حذفه بالضرورة مقتضى التوضيح ترجيح هذا
وانه مذهب الجمهور فانه قال وبعضهم يجيز حذف غير
المرفوع لانه فضلة تقول بعكاظ الخ ولنا انه في حذفه تهيئة
العامل للعمل وقطعه عنه والبيت ضرورة اهـ تهيئة
العامل يعني لعمو اللعمل اي في الاسم الظاهر وقوله لغير
معارض دفع لما يقال التهيئة والقطع لازمان على اعمال الثاني
مع الحذف ايضا والمعارض عليه لزوم الاحتمال قبل الذكر
ومن جعل التهيئة عبارة عن ايلاء العامل ما هو معمول له معنى
استغنى عن قوله لغير معارض لفصل العامل الاول من المعمول
بالعامل الثاني في حال اعمال الثاني مع الحذف قال يس وكانهم

ابي المجوزين اختيار اعماله عند اعمال الاول لا بعد وفي التهيئة
والقطع ما تقدم او يقال اعمال العامل الاخر في المذكور دافع للتهيئة
هذا ان قلنا ملة فانه حسن بل اجاز التقديم اي ذكر الضمير
مقدما عمدة او فضلة فليس الاضمار اولى راجعا للاول والثاني
جزمه بتاخير الخبر فقط حتى يكون في كلامه قصور كما
توهمه البعض لحذف الفضلة من الاول المهمل واخذ
شرط الجواز حذفها من الثاني المهمل على ما يظهر فلو التبس
لم يجز حذفه نحو استغنى واستغنى به عن زيد امن
اللبس ولم يذكر الناظم لعلمه بطريق المقايسة على الابواب
السابقة ومن قوله سابقا وحذف فضلة اجز اذا لم يضر
نحو استغنت واستغنى عن زيد به وجه اللبس ان المتبادر
ان المحذوف بعد استغنت عليه بقرينة معمول الفعل الثاني
مع ان المراد استغنت بزيد اما اذا اريد استغنت عن زيد
فالحذف جايز لعدم اللبس لان المتبادر هو المراد افاده
يس لانه مع الحذف لا يعلم الخ ولو علله بما سلفناه كان
مناسبا لان تقليله انما ينتج الاجمال لا اللبس لكن مدلوله
قد يطلق عليه اللبس على ما يعم الاجمال وان كان الصواب
الفرق بينهما معي وحكمه كما تقدم بيانه وقوله المحذوف
لفظ عليه وليس المراد هنا اللفظ المحذوف كما توهمه البعض
فاعترض بان الاولى حذف مستغنى اذ هو ليس من المحذوف
بوجه الخ لان من الفضلة المفعول الاول انه متقدم في الاصل
بلا فرق بين المفعول الخ لان كلا منهما عمدة في الاصل
ويمكن الجواب عن المصنف بان عبر بالملزوم وهو الخبر واراد

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)